

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 246 @ صلى جالسا فصلوا جلوسا (متفق عليه . .

742 وروى نحو ذلك جابر ، وأنس ، وأبو هريرة رضي الله عنهم ، وأحاديثهم في الصحيح .
وصورة المسألة أن يكون الإمام إمام الحي كما ذكر الخرقى ، وأن يكون المرض مرجو الزوال ، لأن النبي كان [هو] إمام الحي ، وكان مرضه مرجو الزوال ، أما لو لم يكن كذلك فإنه لا تصح إمامته عندنا بالقادر على القيام على المذهب ، كما لو كان [عاجزا] عن الركوع والسجود فإنه لا تصح إمامته بقادر عليه (وعن أحمد) أن إمامته تصح وإن لم يكن إمام حي ، أو كان آيسا من زوال مرضه ، لكن والحال هذه يصلون وراءه قياما . .

وظاهر كلام الخرقى أن جلوس المأمومين والحال ما تقدم على سبيل الوجوب ، فلو صلوا قياما لم تصح صلاتهم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، قال ابن الزاغوني : واختارها أكثر المشايخ ، لأمر النبي بالجلوس ، فإذا قام فقد خالف الأمر ، بل وارتكب النهي . .
743 فإن في مسلم وغيره [عن جابر رضي الله عنه] قال : اشتكى رسول الله ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، فالتفت إلينا فرآنا قياما ، فأشار إلينا فقعنا ، فصلينا بصلاته قعودا ، فلما سلم قال : (إن كدتم آنفاء تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهو قعود ، فلا تفعلوا ، ائتموا بأئمتكم ، إن صلى قائما فصلوا قياما ، وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا) . .

(والرواية الثانية) : أن الجلوس على سبيل الرخصة ، فلو أتوا بالعزيمة ، وصلوا قياما صحت صلاتهم ، اختارها عمر بن بدر المغازلي ، وهو الذي أورده أبو الخطاب مذهباً ، وصححه أبو البركات ، وجزم به القاضي في التعليق فيما أظن ، لأن النبي [] لم يأمر من صلى خلفه وهو قائم بالاستئناف . .

744 ففي البخاري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صرع من فرسه ، فجحش شقه أو كتفه ، فأتاه أصحابه يعودونه ، فصلى بهم جالسا وهم قيام ، فلما سلم قال : (إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإن صلى قائما فصلوا قياما ، وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا) ولأن سقوط القيام عن إمامهم رخصة [له] فليكن عنهم مثله ، وحكى أبو محمد احتمالا بالصحة مع الجهل [دون العلم] . .

وأما إذا ابتدأ [بهم] الصلاة قائما ثم اعتل فإنهم يصلون وراءه قياما . .

745 لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما ثقل رسول